انسياب
GOIC
1458+
Volume 1 Issue 4 May 2009

كلمة العدد :

انسياب ... والشوق المتجدد يسر أسرة تحرير انسياب الترحيب بقرائها الأعزاء ودعوتهم لتصفح هذا العدد الجديد الذي يطل سريعا على أبرز الأحداث العالمية والخليجية كما يفتح نافذة للاطلاع على أهم ما يجري في منظمة الخليج للاستشارات الصناعية . إن أسرة التحرير حريصة دائما على تقديم المعلومات المفيدة بكل موضوعية. وتتمنى دائما أن تكون الأخبار والمعلومات المقدمة تعمل على بث الروح الإيجابية والتفاؤل لدى القراء. إن انسياب ترحب دائما بمساهمة القراء في كتابة وتقييم المقالات وإرسال أية تعليقات على المواد التي يتم نشرها.

الأزمة المالية والضوء في آخر النفق

على الرغم من اختلاف التقييمات ووجهات النظر حول الأزمة المالية الحالية إلا أن هناك إجماع على أن تأثيرها على منطقة الخليج، وبحمد الله، كان محدودا ومركزا في بعض القطاعات والأنشطة ولم يكن ذا تأثير بنيوي شامل. حيث بدأنا نلاحظ وجود بوادر انفراج وتحسن في المنطقة تبدت في التحسن في الأداء الاقتصادي بشكل عام، والتحسن في أداء أسواق الأوراق المالية، وكذلك الانتعاش في أسعار النفط الذي يشكل عصب الاقتصاد في دول الخليج. كما تشير التقارير الرسمية إلى تراجع معدلات التضخم في دول المجلس متأثرة بالدرجة الأولى بتراجع أسعار العقار وإيجارات الشقق والمكاتب إلى مستويات أقل بكثير مما كانت عليه في الثلاث سنوات الماضية. ونتمنى جميعا أن تكون هذه المبشرات الضوء في آخر نفق الأزمة المالية.

العملة الخليجية الموحدة وسحابة الصيف العابرة

طالعتنا وكالات الإعلام بخبر انسحاب دولة الإمارات من مشروع الاتحاد النقدي الخليجي الذي يهدف إلى إصدار عملة خليجية موحدة للمساهمة في زيادة ترابط دول المجلس وفي قوته التفاوضية. إن منظمة الخليج، وانطلاقا من كونها من أنجح تجارب العمل الخليجي المشترك تعلن وبكل صراحة تحيزها التام للبيت الخليجي الموحد وحرصها على وحدة وتكامل العمل الخليجي المشترك. والأمل معقود دائما على قادة وشعوب دول مجلس التعاون لاستمرار نجاح هذه المسيرة المباركة التي بدأت في العام 1981. وإننا لعلى ثقة تامة بأن مجلس التعاون الخليجي الذي استطاع مواجهة العديد من الأحداث والتحديات في الفترات السابقة لقادر على تجاوز هذه الأزمة وتحويلها إلى مجرد سحابة صيف عابرة سرعان ما تنقشع.

نظرة إلى الداخل وجهيزة التي قطعت قول كل خطيب

مع صدور القرار الإداري المنتظر رقم (66) لعام 2009 بشأن تنظيم الوحدات الإدارية التي تتألف منها المنظمة وتحديد اختصاصاتها يمكننا القول بأنه قد تم بشكل واضح وشامل توضيح الاختصاصات لكل الوحدات الفنية ووحدات التشغيل والوحدات المساندة بصورة تحد من التضارب وتعزز كفاءة التشغيل وترشد النفقات. ومن المؤكد أنه سيكون لهذا القرار آثار إيجابية في تمركز الصلاحيات والمسؤوليات، وتقليص التشتت والتشظي، وتوفير مرونة كافية لاتخاذ القرارات وإعداد ومتابعة مشاريع العمل.

من سيقرع الجرس

عندما أبدت سعادة الأمين العام بالإنابة توجيهاتها لطرح مجموعة من الدورات التدريبية لمجتمع الأعمال بهدف المساهمة في تطوير الموارد البشرية وتنمية المهارات والخبرات الخليجية في المجالات المرتبطة بالأنشطة الصناعية، ظن البعض أن هذا الهدف يدخل ضمن الأهداف الصعبة التحقيق وذات فرص النجاح المنخفضة، خصوصا في ظل الفترة الزمنية المتاحة. ولكن ما هي إلا أيام معدودات حتى امتلأت أروقة المنظمة بالعديد من المتدربين الذين التحقوا بهذه البرامج التدريبية حتى من خارج دولة قطر.

والشكر لصاحبة المبادرة ولكل القائمين على إنجاح هذا البرنامج من مدربين ومنظمين وأجهزة إسناد إداري. حيث أظهرت أعداد المشاركين واستمارات التقييم التي قام المتدربون بملئها مدى نجاح هذه الفكرة. لكن ألم يقل من سبقنا من الحكماء "عندما تكون هنالك إرادة فلن تعدم الوسيلة".

أصلها ثابت وفرعها في السماء

إن منظمة الخليج كالشجرة الخضراء ذات الجذور الضاربة في الأعماق والتي لا تتوانى عن طرح ثمارها في كل المواسم، وهي تسر وتفخر دائما عندما ترى معظم منتسبيها السابقين يتقلدون مناصب مرموقة في العديد من الشركات والمنظمات في بقاع المعمورة. وإن كان البعض من الزملاء قد يختار أحيانا التمتع بفترة تقاعد واسترخاء بعد سنوات البذل والعطاء والجد، ومن سيغادرنا قريبا من الباحثين عن الاسترخاء السيد/ شرف الدين سعدي بعد سبعة عشر عاما قضاها في المنظمة لم يعرف عنه خلالها إلا كل التزام وحسن أداء. إن أسرة التحرير تتقدم إلى السيد/ سعدي وإلى كل الذين ساهموا ببناء لبنة في هذا البناء الشامخ بكل الشكر والتقدير، كما لا يفوتها أن تدعو لمن قضوا نحبهم بالرحمة والمغفرة. ولنتذكر معا الآية الكريمة "ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها"

تيسير إسماعيل

رئيس وحدة المعلومات الصناعية

Contacts:

For any further information, please contact: Ahmad Taha Ahmad
P.O. Box : 5114 - Doha / Qatar
Tel. +974 485 8888 - +974 485 8731
ahmed@goic.org.qa

الاستثمار في الصناعة
بين الواقع والغد المأمول

تأثرت شركات القطاع الصناعي في بورصات دول مجلس التعاون بالأزمة الاقتصادية العالمية حيث انعكس تراجع الطلب العالمي وانخفاض أسعار المنتجات سلباً على النتائج المالية لتلك الشركات وفق ما أظهرته البيانات المالية لعام 2008 والربع الأول من العام 2009. ولم يكن ذلك - رغم قسوته- سبباً في صرف دول المنطقة عن الاهتمام بالصناعة، بل على العكس من ذلك تماماً فقد اعتبر المسؤولون في هذه الدول أن الأزمة فرصة لمراجعة الواقع والمنطلقات، وإعادة رسم السياسات، والبحث عن إستراتيجيات جديدة للتصنيع للعقد القادم بما يتناسب مع الظروف المستجدة في المنطقة والعالم؛ بدءاً من تداعيات الأزمة المالية العالمية، مروراً بالتحديات التي تمخضت عنها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وانتهاءً بما يوفره العمل الخليجي الموحد من فرص وإمكانيات لدعم الصناعة الخليجية وتعزيز قدراتها على الصمود والمنافسة في عالم متطور جداً ومتغير.

فمن حيث الأزمة العالمية وتداعياتها نجد أن النتائج السيئة التي حققتها الشركات الصناعية لعام 2008، والربع الأول من عام 2009، قد دفعت تلك الشركات إلى مراجعة أوضاعها بما يتناسب مع المعطيات الجديدة. وتندرج تحت هذه المراجعة أمور كثيرة تبدأ بالعمل على ضغط وترشيد النفقات، ووقف خطوط الإنتاج غير المربحة، والاستغناء عن العمالة غير المنتجة، وتجميد بعض المشروعات المخططة أو مشروعات التوسعة، والبحث عن أنشطة ومنتجات جديدة سواء من خلال دعم جهود البحث والتطوير الذاتية أو بشراء حقوق الإنتاج والتصنيع لمخترعات وابتكارات جديدة. كما أن بعض الشركات الصناعية اتجهت إلى استخدام تقنيات أكثر تطوراً لإنتاج سلع تتوافق مع متطلبات ومواصفات الأسواق الأجنبية، وعمدت أيضاً إلى توفير المزيد من فرص التدريب للعاملين فيها.

ومن جهة أخرى بات واضحاً أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية قد أفرزت وقائع جديدة في مجال التجارة العالمية، تلحق الضرر بالمنتجين في الدول النامية - ومنها دول مجلس التعاون- إن لم يتم التعامل معها بما تستحقه من اهتمام، وبما يعظم الفائدة من استغلال الفرص التي توفرها الاستثناءات الملحقة بتلك الاتفاقيات من ناحية أخرى. وفي هذا الإطار نشطت وزارات الصناعة والتجارة بدول المجلس من أجل سد الثغرات وتدعيم الصف الخليجي بما يوفر للصناعة الخليجية ما تحتاجه من دعم شرعي ومتوافق مع أنظمة التجارة العالمية. وكان مما جرى بحثه والعمل على إنجازه هذا العام مجموعة من القوانين والبرامج والمشروعات الهادفة إلى تعميق التطبيق العملي للسوق الخليجية المشتركة بما يفيد المنتجات الخليجية داخل أسواق دول التعاون وفي الأسواق العالمية. ومن بين ما يجري بحثه:

1 - مشروع لإعادة صياغة القواعد الموحدة لإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية بدول المجلس والمعمول به منذ عام 1986.

2 - مشروع لإعادة صياغة القانون النموذجي الاسترشادي المعدل لتشجيع الاستثمار الأجنبي في دول المجلس المعد عام 2002.

3 - إعادة النظر في تطبيق مبدأ الحماية الذاتية المطبقة على المنتجات الوطنية، والاكتفاء بتطبيق التعرفة الجمركية الموحدة لدول المجلس، مع تكثيف الاعتماد على آليات الحماية ضد الممارسات الضارة في التجارة الدولية، من خلال إنشاء أمانة فنية متخصصة في متابعة هذا الموضوع، وبتعديل القانون الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية بدول مجلس التعاون.

تابع - الاستثمار في الصناعة بين الواقع والغد المأمول

4 - البحث في إعداد إستراتيجية موحدة لتنمية الصادرات بدول مجلس التعاون، والعمل على إنشاء اتحاد لمراكز دعم الصادرات.

5 - البحث في إمكانية إعداد خريطة للصناعات الخليجية القائمة والممكن إقامتها مستقبلاً بدول المجلس، مع تحديث هذه الخريطة باستمرار.

6 - تحديث وثيقة سبل تطوير وتشجيع الاستثمارات في المشروعات الصناعية المشتركة، ودراسة إصدار قواعد خاصة لتشجيع قيام المشروعات الخليجية المشتركة بدول المجلس.

7 - مراجعة ودراسة تصورات الإستراتيجية الموحدة للتصنيع بدول المجلس من خلال تحديد الأهداف للمرحلة القادمة واقتراح المعايير المناسبة لقياس مدى تحقق تلك الأهداف.

وتلعب منظمة الخليج للاستشارات الصناعية دوراً مهماً وفاعلاً في تحقيق هذه البرامج والمشروعات سواء من خلال مشاركاتها الرسمية في الاجتماعات، أو بتنفيذ بعض الدراسات التي يُطلب منها تنفيذها. وسيكون مؤتمر الصناعيين الثاني عشر الذي تعقده المنظمة هذا العام في دولة قطر في الفترة ٢٢-٢٤ نوفمبر القادم تحت شعار "مستقبل الصناعة في دول مجلس التعاون: ٢٠٢٠"، فرصة كبيرة لمراجعة واقع الصناعة الخليجية والبحث عن توجهات جديدة لها للعقد القادم. وسيكون موضوع إستراتيجيات التصنيع في مقدمة أولويات واهتمامات المؤتمر ومحور مناقشاته وفعالياته.

وإضافة إلى جهود العمل المشترك، تُظهر دول مجلس التعاون منفردة اهتماماً غير عادي بتطوير مناطقها الصناعية، وإعادة رسم سياساتها وإستراتيجياتها الصناعية، وتحديث مؤسساتها الرسمية المرخصة والمنظمة لقطاع الصناعة، مع الأخذ في ذلك بأحدث ما أفرزته التكنولوجيا الحديثة من نظم وأجهزة ومعدات.

وبمحصلة ما تقدم، نشير إلى أن هناك جهوداً حقيقية ومؤثرة تتفاعل في الساحة الخليجية من أجل إعادة ترتيب قطاع الصناعة الخليجية بما يضمن تحقيق المزيد من النجاح للمنتجات والشركات الصناعية الخليجية في السنوات القادمة، وبما ينعكس إيجاباً على أداء أسهم الشركات الصناعية في البورصات الخليجية. وإذا كانت الأسعار قد تدنت إلى مستويات منخفضة هذا العام فإن الجهود المبذولة، والمشار إليها أعلاه، تجعل من الاستثمار في الصناعة وفي أسهم الشركات الصناعية في الوقت الراهن أمراً مربحاً وذا عائد مضمون في الأجل الطويل.

بقلم / بشير يوسف الكحلوت

مستشار اقتصادي

الاستثمار الصناعي
محرك رئيسي للتنمية الاقتصادية المستدامة

إعداد : ممدوح علي هبرة

من المؤكد أن هناك ارتباطاً وثيقاً، وعلاقة طردية بين معدلات الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي، إذ أن الاستثمار بصورة عامة، والاستثمار الصناعي بصورة خاصة، هو أحد الأدوات الاقتصادية المهمة لزيادة الثروة، وتنمية رأس المال الوطني، وتنويع مصادر الدخل القومي، وإيجاد فرص عمل للمواطنين، وتوطين التكنولوجيا.

إن وجود مشروعات صناعية جيدة وواعدة في دول مجلس التعاون، وتوفر المناخ المشجع للاستثمار هما ركنان أساسيان لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

فدول مجلس التعاون تتمتع باستقرار أوضاعها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتوفر الحوافز التشجيعية للاستثمار، مثل: اليد العاملة الرخيصة نسبيا، وتوفر مصادر التمويل، وتوفر البنية الأساسية الجيدة، وكذلك الخدمات الصناعية اللازمة بأسعار مدعومة، كالطاقة والوقود، والماء، والأراضي الصناعية، والإعفاءات الجمركية، والضريبية، هذا بالإضافة إلى اتساع السوق الاستهلاكي الخليجي، والموقع الجغرافي المتميز لدول المجلس، يسهم كل ذلك في تشكيل بيئة استثمارية جيدة، تشجع على جذب المزيد من رؤوس الأموال نحو إقامة المشروعات الصناعية.

لقد تطورت الاستثمارات الصناعية في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2000 -2008 بشكل يدعو للتفاؤل، حيث زادت الاستثمارات خلال هذه الفترة من 86.6 مليار دولار، إلى أكثر من 150 مليار دولار، أي بنسبة 73.3 %، وبمعدل نمو سنوي قدره 7.1 % بالمتوسط، وبالطبع فقد انعكست هذه الزيادة على عدد المصانع العاملة التي ازداد عددها من 7488 مصنعاً إلى 12316 مصنعاً خلال الفترة نفسها، في حين زادت العمالة الصناعية من حوالى 600 ألف عامل إلى أكثر من 971 ألف عامل.

لاشك بأن زيادة الاستثمارات الصناعية قد أدت إلى تحقيق نتائج اقتصادية جيدة، فقد زادت قيمة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية من 33.3 مليار دولار إلى حوالى 83 مليار دولار تقريباً خلال الفترة 2000-2008 وارتفعت الصادرات الصناعية من 20.5 مليار دولار إلى حوالى 85 مليار دولار خلال الفترة نفسها، كما أسهمت الزيادة في الاستثمارات إلى تشغيل نحو 371 ألف عامل خلال الفترة السابقة نفسها، منهم نسبة لا بأس بها من المواطنين خاصة في الصناعات البتروكيماوية، والمعدنية الأساسية (الحديد والصلب والألومنيوم). كما تشير البيانات إلى أن القروض الموجهة للقطاع الصناعي قد زادت بشكل كبير، فخلال الفترة السابق ذكرها ازدادت هذه القروض من 390 مليون دولار إلى حوالى 2.7 مليار دولار، في حين زاد الائتمان المصرفي المقدم من البنوك التجارية إلى القطاع الصناعي من 12.3 مليار دولار إلى نحو 34 مليار دولار للفترة نفسها.

تعتبر الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية الأكثر استقطاباً لرؤوس الأموال في دول المجلس، فقد استوعبت نحو 55 % من إجمالي الاستثمارات الموظفة في الصناعات التحويلية، تلتها صناعة الأسمنت ومواد البناء بنسبة 12.5 % تقريباً ثم الصناعات المعدنية الأساسية بنسبة 11.4 % ، فالصناعات المعدنية المصنعة بنسبة 9 %، فباقي الصناعات التحويلية بنسب تقل عن ذلك.

إن خيار الاستثمار الصناعي خيار إستراتيجي، باعتباره الركيزة الأساسية لتنويع مصادر الدخل، وعلى الرغم من التطورات التي حصلت في زيادة حجم الاستثمارات الصناعية خلال الفترة القليلة الماضية كما أشرنا آنفاً، إلا أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي مازالت أقل من المستوى المطلوب حيث أنها ما زالت تشكل نحو 10 % فقط، لذا لا بد من تشجيع مبادرات القطاع الخاص المحلي، وتحفيز الاستثمارات الخارجية، والعمل على زيادة استغلال الطاقات الإنتاجية، وزيادة القدرة التنافسية للصادرات الصناعية الخليجية، وتوجيه المزيد من العناية نحو قضايا البحث والتطوير والتدريب المهني، والسعي للتوجه نحو الصناعات المعرفية، وإلى الصناعات التي لها ميزة نسبية، وتكوين القاعدة التكنولوجية المحلية.

ولابد من العمل على مواصلة تطوير المناخ الاستثماري لدول المجلس لجذب المزيد من الاستثمارات وذلك من خلال:

* تطوير كافة الأنظمة والقوانين والإجراءات والحوافز المتعلقة بتشجيع الاستثمارات، والعمل على إزالة كافة المعوقات التي تحول دون ذلك.
* العمل على إزالة القيود البيروقراطية، وتلافي أسباب التأخر والبطء في الإجراءات والمعاملات، وتبسيطها وتسهيلها قدر الإمكان.
* توفير وإتاحة المعلومات الكافية والدقيقة عن الفرص الاستثمارية المتاحة والواعدة، مع التنويه هنا إلى أهمية الاستفادة من فرص الاستثمار الجيدة التي تقوم بإعدادها دورياً منظمة الخليج للاستشارات الصناعية.
* توفير المعلومات والمؤشرات الدورية التي تساعد المستثمر على قياس وتقييم الأداء الاقتصادي، وتُمكّنه من التعرف عن كثب على المناخ الاستثماري، مثل : مستوى الأجور والرواتب، وحجم البطالة، ومستوى التضخم، والشفافية، والتنافسية وأسعار الخدمات الأساسية، والرقم القياسي الصناعي، والقوانين والإجراءات المستجدة....إلخ

The Challenges:

Hydrocarbons as energy and industrial resources are exhaustible resources and this cannot be overemphasized. Waste reduction and environmental concerns are on the rise in the GCC Region. Green economy is been advocated for: recycling, reducing waste and saving resources for future generations and securing clean and preserved environment. The region has joined the international agreements on environmental issues and commitments. The Kyoto protocol and Stockholm Convention are a typical example of such commitment that the region have moved forward to meet their requirements.

However, the current energy consumption pattern and modern life activities need extra efforts to be in line with such directions and willingness. The prevailing pattern of energy supply, utilization and efficiency is contributing to further resources depletion and increase in the Green House Gas emissions (GHG). According to Energy Information Statistics on Carbon emission, the GCC region's carbon dioxide emissions have grown from 540 million tons in 2000 to more than 733 million tons by 2006. Further growth is expected as the region is moving forward with its development followed by strong population growth.

As the GCC countries are moving with accession to the Kyoto Protocol on GHG emissions, energy flexibility is to be pursued and further management efforts must be directed towards efforts improving energy efficiency and introducing alternative energy sources

.

GCC countries & Kyoto protocol

County	Date Signed	Enter in to force
Bahrain	31/01/2006	01/05/2006
Kuwait	11/03/2005	09/06/2005
Qatar	11/01/2005 (AC)	11/04/2006
Saudi Arabia	31/01/2005 (AC)	01/05/2005
Oman	19/01/2005 (AC)	19/04/2005
UAE	26/01/2005 (AC)	26/04/2005

These challenges also produce some opportunities with them. The carbon trading business that is now developing is one of these opportunities that GCC companies can capitalize on and benefit from. Selling carbon credits can bring revenue and at the same time contribute to reduction of GHG.

The Way out:

To address these issues, in the short term, extra conservation and energy management activities are to be carried. On the medium to long term horizon, renewable resources and alternative clean fuels are to be incorporated into region energy supply system. Efforts of producing clean fuels through gas-to-liquid technology and carbon recovery system are some of the newly efforts that reflect how the region is considering the sustainability of its economic development. The need exists for an energy program or center that addresses these issues and brings about sustainably development

GCC Program for Energy & Sustainability: GPES

By Ismail El Shafai
Head of Industrial Investment Unit

Introduction:

To pursue industrial development, energy is the major driver and an input to the economy. Without energy to fuel industry achieving the desired growth and economic prosperity if it is not impossible is hard to be reached. GCC region is endowed with huge reserve of hydrocarbons. They fuel all economic activities; in the industrial sector they play the role of raw material as well as fuel. . In the transportation and the household sectors, hydrocarbons, also provide energy for transportation, heating and cooking. Currently the region stands as the one of the world-major supplier of energy, petrochemicals, fertilizers and basic metals. It is expected to expand this role dramatically in the coming 5- 10 years due to the massive investment programs the region is witnessing. Hence its energy demand is expected to continue to grow.

The new vision direction, for Gulf Organization for Industrial Consulting, projects the organization as Knowledge- based organization for industrial development. Early 2000, GOIC has started its Industrial Technical Assistant Program (ITA), one of its major programs that addresses Small and Medium Scale (SMIs) industries, aimed at improving energy efficiency, reducing waste and increasing productivity and ultimately supporting the competitiveness of the GCC SMIs. A number of potentials for success were identified and some were implemented and the need for further work has been pointed and agreed upon by both private and public entities.

GCC Energy Balance:

Looking into the energy supply demand, the energy balance of most GCC countries, the following features can be observed:

- Oil is the major contributor to power supply. Refinery fuels or associated gas are supplying the power generation industry in the region. Limited power generation is produced form non-associated gas.
- Due to efficiency limitations, only portion of input prime energy reach the final consumption- Generation, distribution and transmission losses.
- In case of oil production, whatever is refined internally leaves volumes of crude for exports and local products'

Typical GCC Country Energy Balance

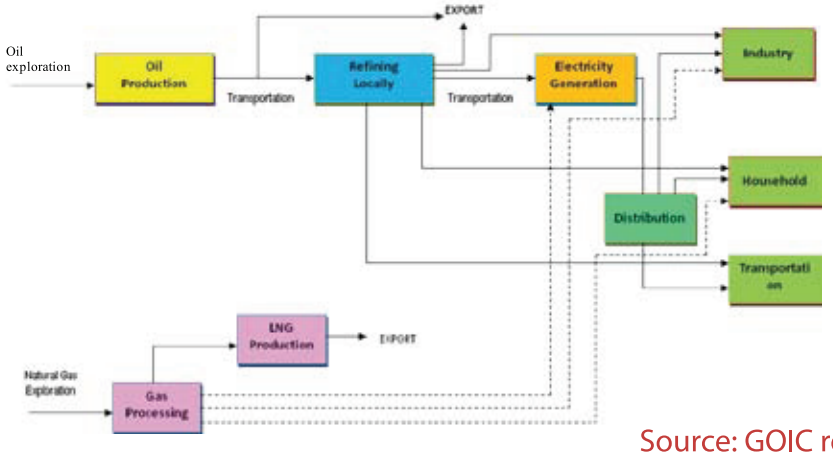

Source: GOIC research

STAINLESS STEEL INDUSTRY IN THE GCC

By Shambo Prasad
Senior Expert

In the continuous pursuit for diversified economic development with emphasis on promotion of industries away from oil & gas, GCC has achieved an impressive growth in metal sector, both for aluminium and steel. What other areas come for further development? We feel the region is matured now to embark on value-added stainless steel segment. Why? Because with high per capita income and high standards of living, consumption of this high-value metal in GCC is rising and will continue to rise in future.

Excellent chemical and corrosion resistance, high and low temperature resistance, aesthetic appeal, cleanability and hygienic characteristics have all have made it the most popular and important material for a vast range of diverse and limitless applications such as:

- Consumer durables: Cutlery, dishes, tableware, kitchen sinks, pans and cookware, ovens and barbeques, garden equipment, furniture & fixtures, decorative article, jewellery & watches
- Architecture, building and construction: Masonry supports, restraints fixing, tension system, shear load connector, grid flooring, lattice structure, building fixtures, reinforcing bars in concrete structures exposed to marine and other corrosive structural, building exteriors, hand rails, door handles, locking arrangements
- Transportation: Exhaust pipes, heat shields, fasteners, gaskets, exterior trims in automotives; chassis & frames, side skins and body panels, fuel tank in buses; railway coaches; tanks for transportation of corrosive chemicals
- Industrial applications: Chemical tankers, chemical heat exchanger tubes, water heaters, flare pipes, process piping, valves, gaskets, baffle plates, manifolds, separators, etc in oil & gas, chemical, petrochemical, power generation, desalination plants; equipment for manufacture of food and dairy products, pharmaceuticals, etc

Because of such a wide ranging applications, world has witnessed a consistent growth over the last 20 years till 2007 when it produced 28.58 million ton of crude stainless steel. In spite of the present economic downturn global production is anticipated around 26.6 million ton in 2008.

In the GCC region, the stainless steel segment has mostly remained in the shadow except a number of small fabrication and finishing units based on imported feed. Even the recent bold step of setting up a cold rolling complex in Bahrain is based on imported hot band.

It is the right time to have a serious look at developing this segment systematically by installing integrated stainless steel plant to make both flat and non-flat semi-finished products to provide a base for developing healthy and viable stainless steel industry and make the region self-reliant.